بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد

الدعم الفني للاستثمار

مؤشرات الاقتصاد المصري

سبتمبر ٢٠٢٥

المحتويات

مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي) ---------- ٢
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي) ---------- ٢

مؤشرات الأسعار المحلية

- معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين ---------- ٣
- معدل التضخم الأساسي ---------- ٣
- أسعار أهم السلع الغذائية ---------- ٤

مؤشرات القطاع الخارجي

- عجز الميزان التجاري ---------- ٤
- ميزان المعاملات الجارية ---------- ٥

مصادر النقد الاجنبي

- حصيلة الصادرات ---------- ٥
- عائدات هيئة قناة السويس ---------- ٦
- الإيرادات السياحية ---------- ٦
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ---------- ٧
- تحويلات المصريين العاملين بالخارج ---------- ٧

مؤشرات المالية العامة

- العجز الكلي ---------- ٨
- الإيرادات الضريبية ---------- ٨

مؤشرات مالية الحكومة

- الدين المحلي ---------- ٩
- الدين الخارجي المصري ---------- ٩

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

- السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي ---------- ١٠
- نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية ---------- ١٠
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك ---------- ١١
- صافي الاحتياطيات الدولية ---------- ١١
- تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض ---------- ١٢
- مؤشرات البورصة المصرية ---------- ١٢

مؤشرات السكان والعمل

- تعداد السكان ---------- ١٣
- معدل البطالة ---------- ١٣

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي)

يتوقع صندوق النقد الدولي مسار تدريجي نحو تعافي الاقتصاد المصري خلال السنوات المقبلة، بنمو متصاعد من ٣,٨٪ في ٢٠٢٤-٢٠٢٥ إلى ٤,٨٪ في ٢٠٢٦-٢٠٢٧. وتراجع ملحوظ في معدلات التضخم، إلى جانب انخفاض مستمر في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، بما يعكس تحسنًا في مؤشرات الاستقرار المالي وتعزيزًا لمقومات النمو المستدام.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي)

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي عن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، حيث سجل نسبة ٤,٧٧٪، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٢,٢٪ في الربع المناظر من العام المالي السابق، وهو أعلى معدل نمو ربع سنوي له منذ ثلاث سنوات. ويُسهم هذا الأداء في رفع متوسط معدل النمو خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالي الجاري إلى نحو ٤,٢٪، مقارنة بنحو ٢,٤٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. جاء النمو خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ نتيجة التوسع الملحوظ في عدد من القطاعات الرئيسية، فقد استمر الأداء المتصاعد لقطاع الصناعات التحويلية غير البترولية، قطاع السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق)، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وعلى الرغم من ذلك، استمرت بعض القطاعات في التراجع، منها قناة السويس، وقطاع الاستخراجات.

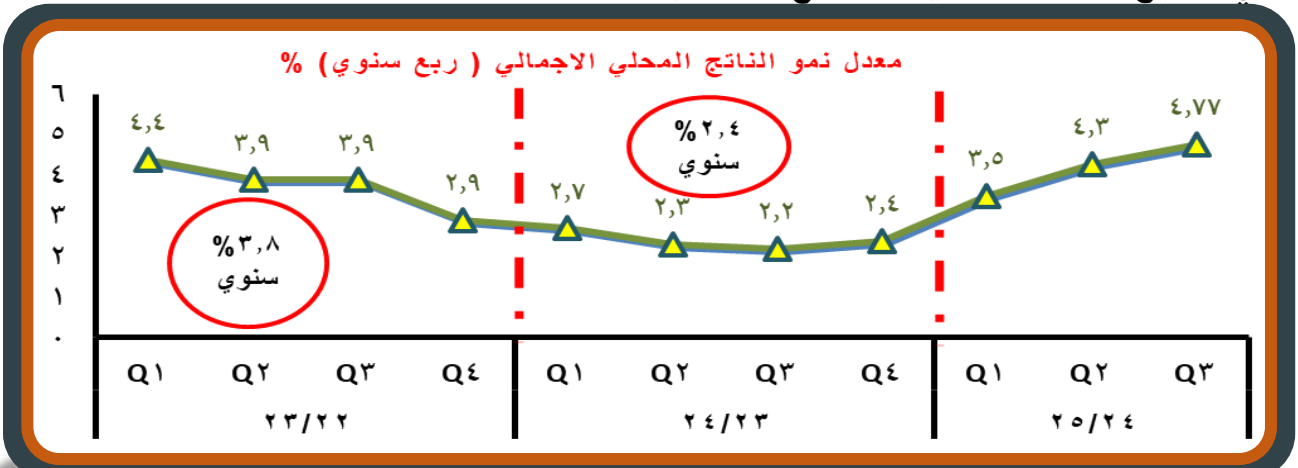

مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين (الحضر)

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن معدل التضخم في المدن المصرية واصل تباطؤه للشهر الثالث على التوالي، ليسجل خلال أغسطس ٢٠٢٥ أدنى مستوى له منذ أكثر من ثلاث سنوات، ليبلغ ١٢٪ على أساس سنوي مقارنة مع ١٣,٩٪ في يوليو ٢٠٢٥، ويعد التراجع المتواصل للتضخم دعم لتوجهات البنك المركزي المصري الذي خفض أسعار الفائدة نهاية أغسطس ٢٠٢٥ بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس، ليصل إجمالي الخفض منذ بداية ٢٠٢٥ إلى ٥٢٥ نقطة أساس.

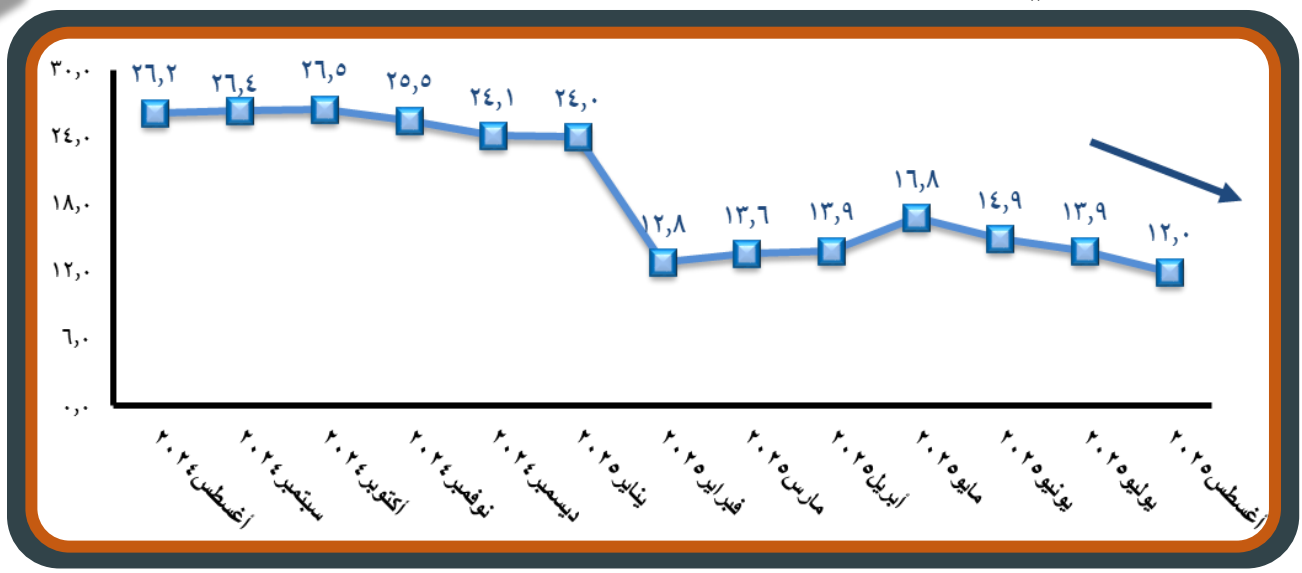

معدل التضخم الاساسي

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، على أساس سنوي تراجع معدل التضخم الأساسي ليبلغ ١٠,٧٪ في أغسطس ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ١١,٦٪ في يوليو السابق.

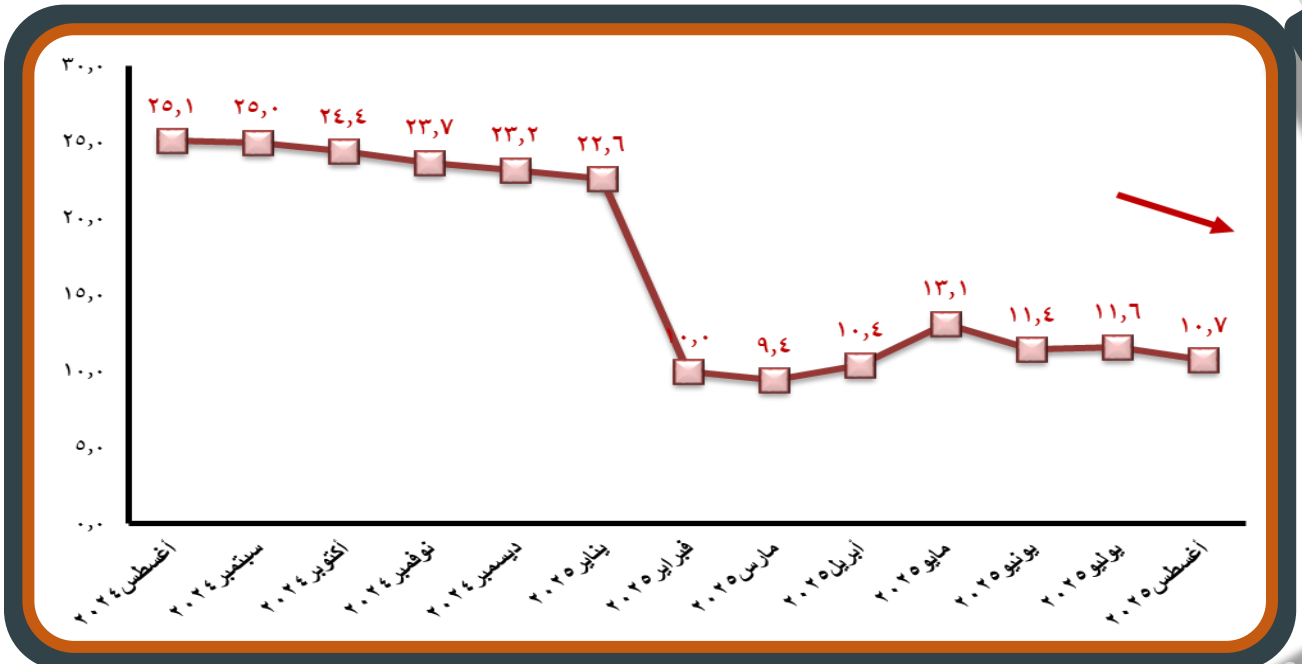

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع الغذائية في شهر يونيو ٢٠٢٥ عن سعرها في نفس الشهر من العام السابق، ما عدا أسعار الدجاج البلدي والتي انخفضت بنسبة نحو ٢,٣ ٪.

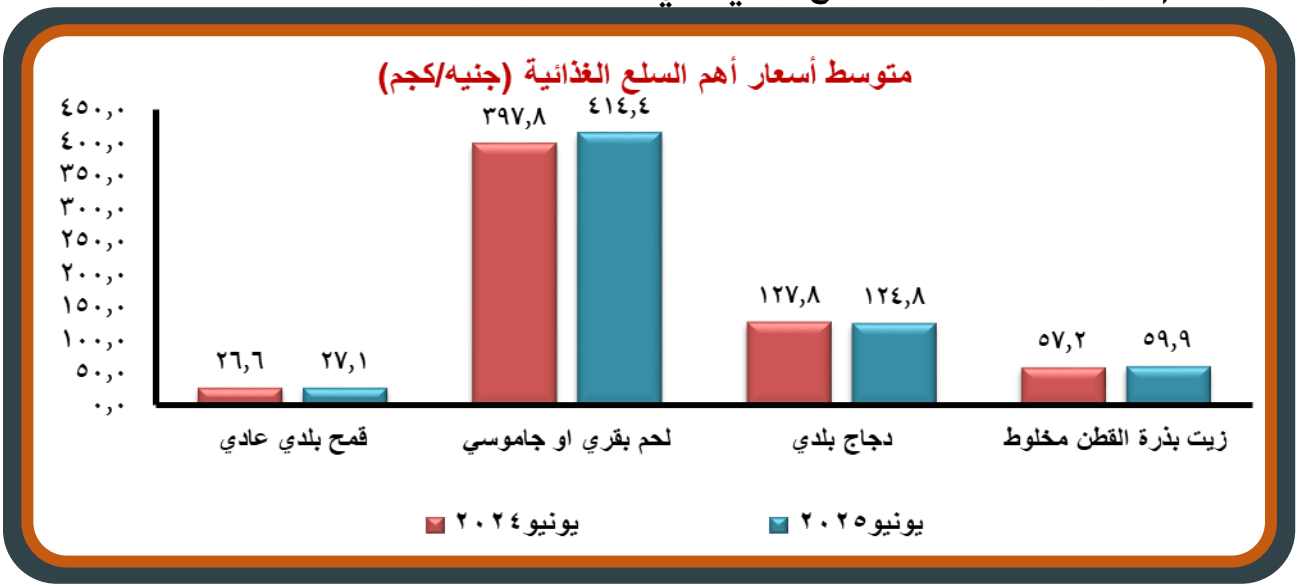

مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

أفادت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع عجز الميزان التجاري في مصر بنسبة نحو ٢٨,٩٪ خلال يونيو ٢٠٢٥، ليسجل نحو ٤,٣٩٨ مليار دولار، مقابل ٣,٤١٣ مليار دولار خلال مايو السابق له، جاء هذا الارتفاع نتيجة تراجع إجمالي قيمة الصادرات بنسبة ١٧,٧٪ إلى ٣,٤٩٩ مليار دولار مقابل نحو ٤,٢٤٩ مليار دولار خلال مايو ٢٠٢٥، بينما ارتفع إجمالي قيمة الواردات بنسبة ٣,١٪ لتسجل نحو ٧,٨٩٨ مليار دولار، مقابل ٧,٦٦٢ مليار دولار في فترة المقارنة.

ميزان المعاملات الجارية

أعلن البنك المركزي المصري، عن تحسن عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر ليبلغ ١٣,٢ مليار دولار خلال الفترة من (يوليو-مارس) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، مقابل ١٧,١ مليار دولار في نفس الفترة من العام المالي ٢٣-٢٠٢٤، وقد تحقق هذا التحسن بشكل خاص خلال الربع الثالث (يناير-مارس٢٠٢٥)، حيث انخفض العجز بنسبة نحو ٦٩,٣٪ مقارنة بالربع المناظر في العام المالي السابق. مدفوعاً بالزيادة الملحوظة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٨٦,٦٪، بخلاف نمو الفائض في الميزان الخدمي نتيجة لارتفاع الإيرادات السياحية بنسبة ٢٣٪، كما ساهمت القفزة القوية في الصادرات السلعية غير البترولية بنسبة ٥٦,٩٪ في تحسين العجز بالميزان التجاري السلعي غير البترولي.

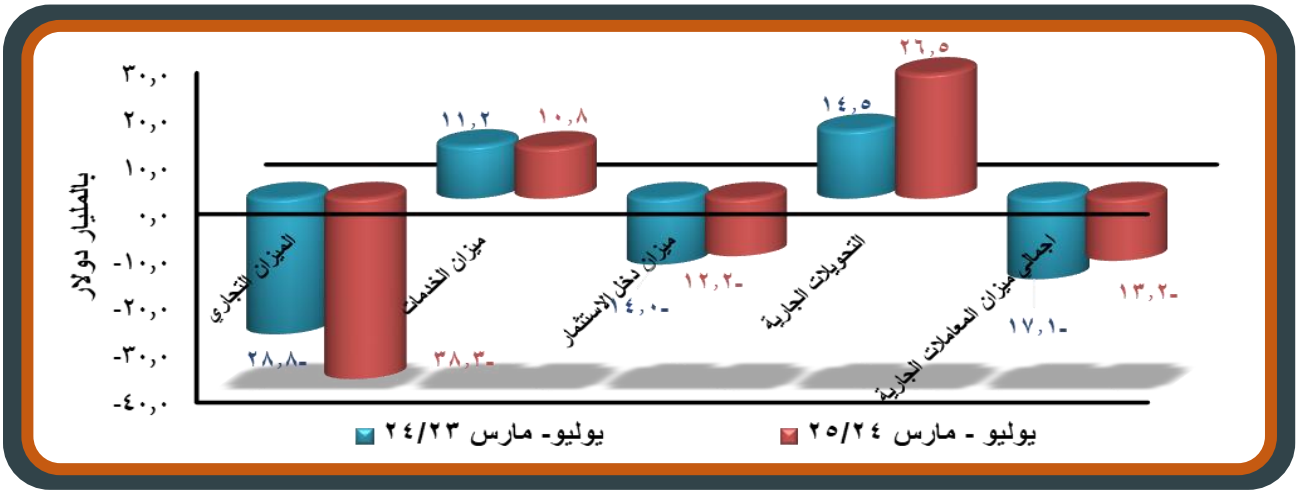

مصادر النقد الاجنبي

حصيلة الصادرات

أظهر تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من (يوليو- مارس) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، الصادر من البنك المركزي، أن حصيلة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية سجلت ارتفاعا بنحو ٦,١ مليار دولار لتبلغ نحو ٢٥,٦ مليار دولار مقابل ١٩,٥ مليار دولار بنفس الفترة من العام الماضي. وقد تركز الارتفاع في الصادرات من الذهب، والملابس الجاهزة، والفواكه الطازجة أو المجففة، والأسلاك والكابلات والالومنيوم ومصنوعاته.

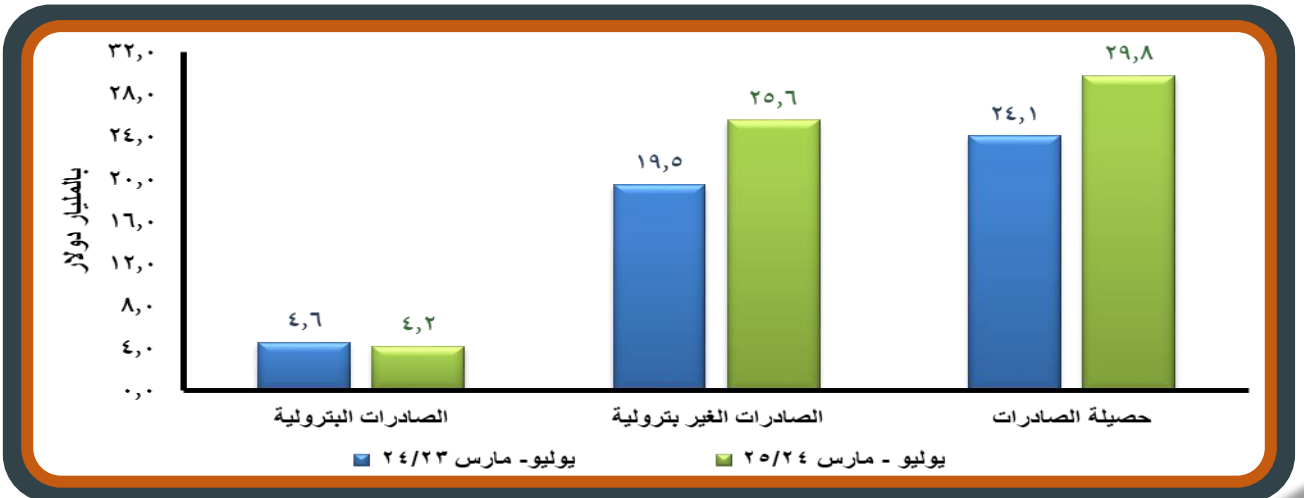

عائدات هيئة قناة السويس

كشف تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من (يوليو- مارس) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، الصادر من البنك المركزي، انخفاض إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل ٥٤,١٪ لتسجل نحو ٢,٦مليار دولار مقابل نحو ٥,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق، وذلك لانخفاض الحمولة الصافية بمعدل ٦١,٩٪ لتقتصر علي ٣٦٠,٣ مليون طن وكذلك انخفاض عدد السفن العابرة بمعدل ٤٤,٨٪ ، الأمر الذي يرجع لاستمرار التوترات التي تشهدها حركة الملاحة في البحر الأحمر، مما اضطر العديد من شركات الشحن التجارية لتحويل مسارها لممرات بديلة.

الإيرادات السياحية

وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من (يوليو- مارس) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، الصادر من البنك المركزي، ارتفعت الإيرادات السياحية بمعدل ١٥,٤ ٪ لتسجل نحو ١٢,٥ مليار دولار مقابل نحو ١٠,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق ، وذلك لارتفاع عدد الليالي السياحية لتسجل ١٣٤,٣ مليون ليلة سياحية، مقابل ١١٦,٤ مليون ليلة سياحية في الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

أوضح تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من (يوليو-مارس) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، الصادر من البنك المركزي، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٩,٨ مليار دولار مقابل نحو ٢٠,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق في إطار صفقة رأس الحكمة.

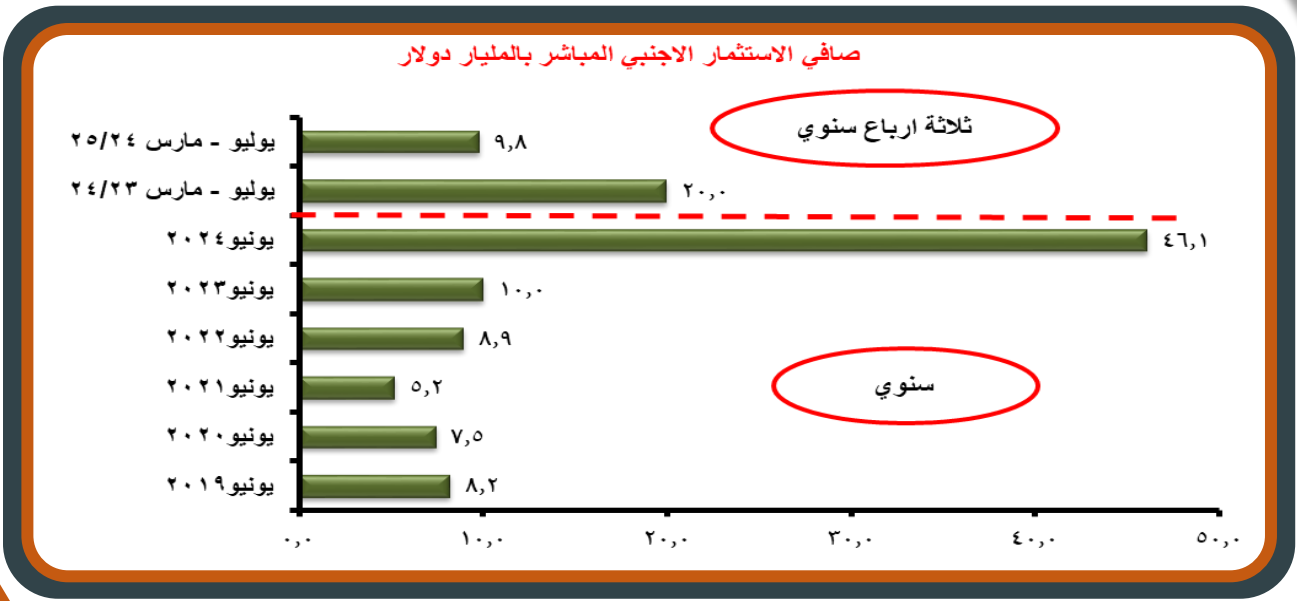

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

أعلن البنك المركزي المصري، أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج حققت قفزات متتالية عقب الإجراءات الإصلاحية في مارس ٢٠٢٤ حيث ارتفعت خلال الفترة من (يوليو-مارس) من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، بمعدل ٨٢,٧ ٪ لتصل إلى ٢٦,٤ مليار دولار، مقابل نحو ١٤,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

مؤشرات المالية العامة

العجز الكلي

وفقا لتقرير صادر عن وزارة المالية، صرح وزير المالية المصري، تضاعف العجز الكلي لموازنة مصر إلى ١,٢٦ تريليون جنيه في العام المالي الماضي ٢٤-٢٠٢٥، بضغط فوائد الديون التي التهمت معظم الإيرادات، حيث بلغت الإيرادات في العام الماضي٢٤-٢٠٢٥ نحو ٢,٦٣ تريليون جنيه وتتضمن ٢,٢تريليون جنيه إيرادات ضريبية، في حين بلغت المصروفات نحو ٣,٨٩ تريليون جنيه.

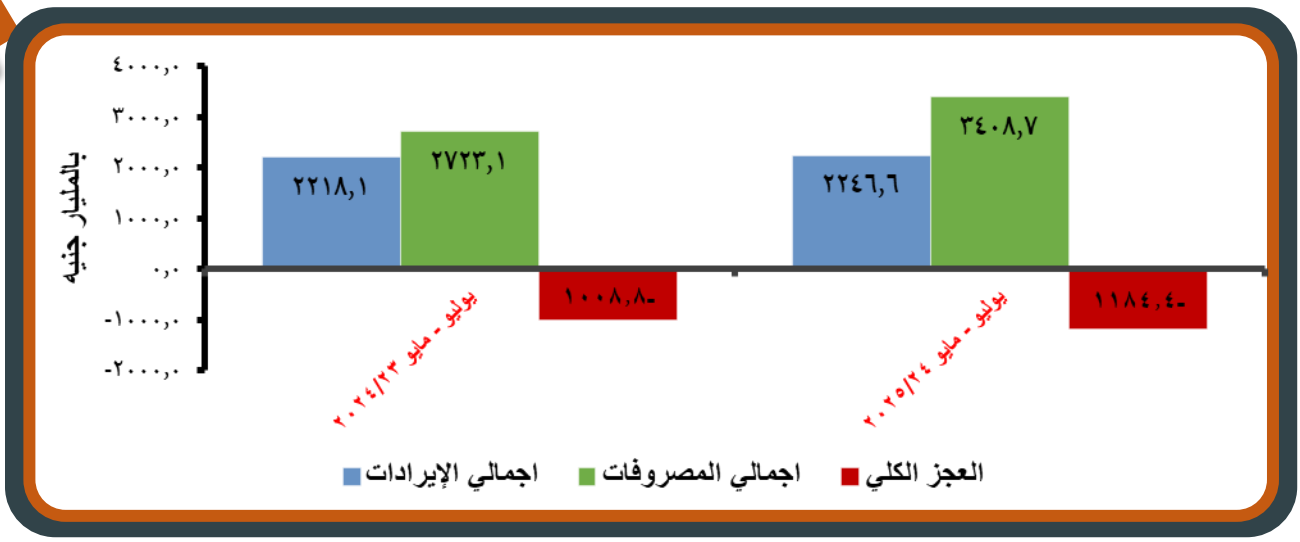

الإيرادات الضريبية

كشفت أحدث التقارير الصادرة عن وزارة المالية، ارتفاع الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة خلال الـ ١١شهرا الأولى من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥ (يوليو٢٠٢٤: مايو٢٠٢٥) بنسبة ٣٦٪ بقيمة ٥٠٠ مليار جنيه دون إضافة أعباء ضريبية جديدة، وبلغت نحو ١٩٥١,٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ١٤٣٧,٨ مليار جنيه بنفس الفترة من العام المالي السابق، ويأتي هذا الارتفاع مدفوعًا بتحسن العلاقة مع مجتمع الأعمال وإيجاد حالة من الشراكة، وبتعافي النشاط الاقتصادي وحل أزمة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية.

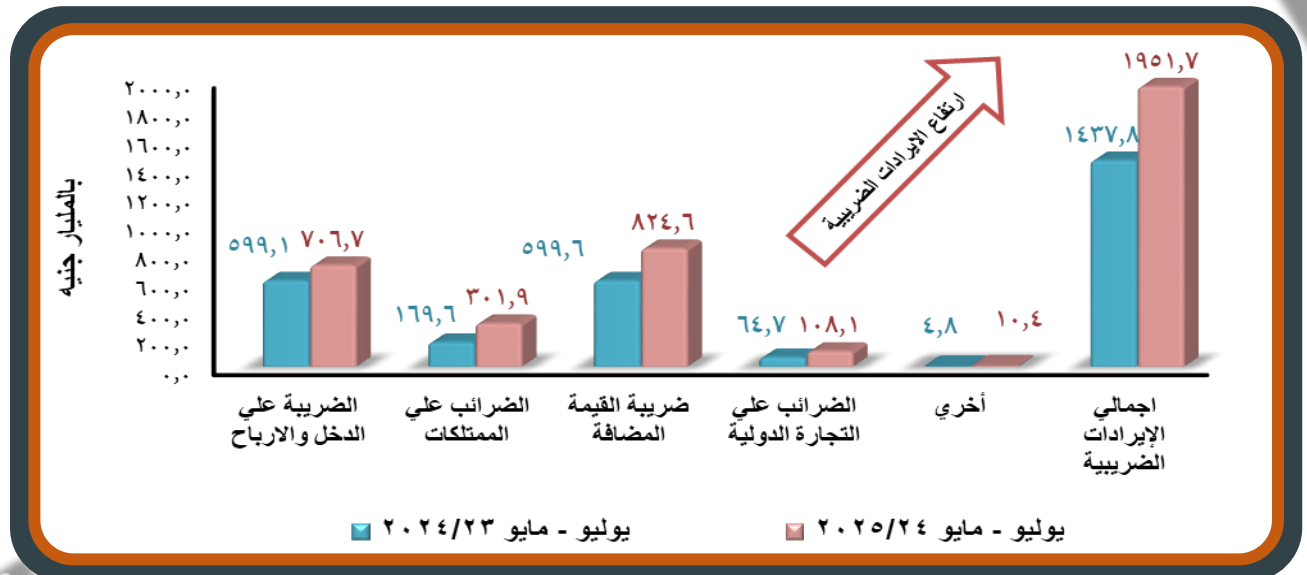

مؤشرات مالية الحكومة

الدين المحلي

كشفت بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية عن ارتفاع إجمالي الدين المحلي المصري بنسبة ٥,٢٪ خلال الربع الأول (يناير-مارس٢٠٢٥) ليصل إلى ١٠,٦٨٥ تريليون جنيه مقارنة بنحو ١٠,١٥٤ تريليون جنيه في الربع السابق (أكتوبر-ديسمبر٢٠٢٤)، بزيادة قدرها ٥٣١ مليار جنيه. كما ارتفع الدين العام بنسبة ٤,٤٪ ليبلغ ١٤,٦٨٦ تريليون جنيه، مقابل ١٤,٠٧٣ تريليون جنيه في الربع السابق (أكتوبر-ديسمبر٢٠٢٤)، مما يعكس استمرار الضغوط الاقتصادية على المالية العامة في ظل تحديات عالمية ومحلية.

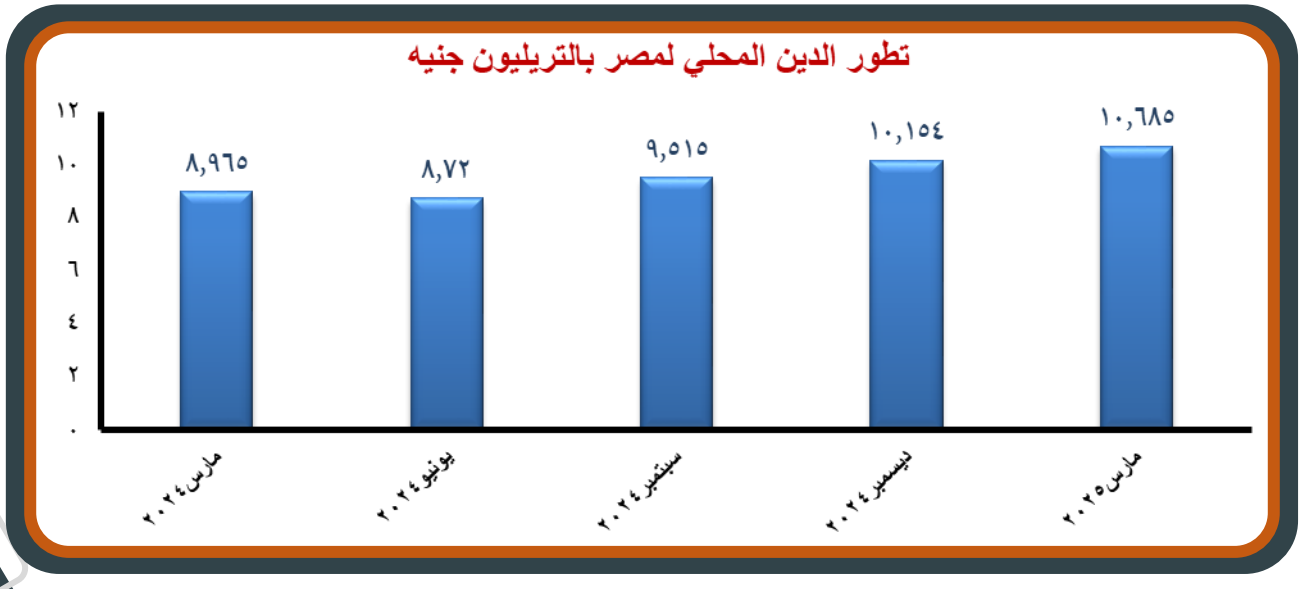

الدين الخارجي المصري

وفقا لبيان صادر عن البنك المركزي المصري، ارتفع الدين الخارجي لمصر بنحو ١,٦ مليار دولار خلال الربع الاول من عام٢٠٢٥، ليصل إلى ١٥٦,٧ مليار دولار بنهاية مارس٢٠٢٥، مقابل ١٥٥,١ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

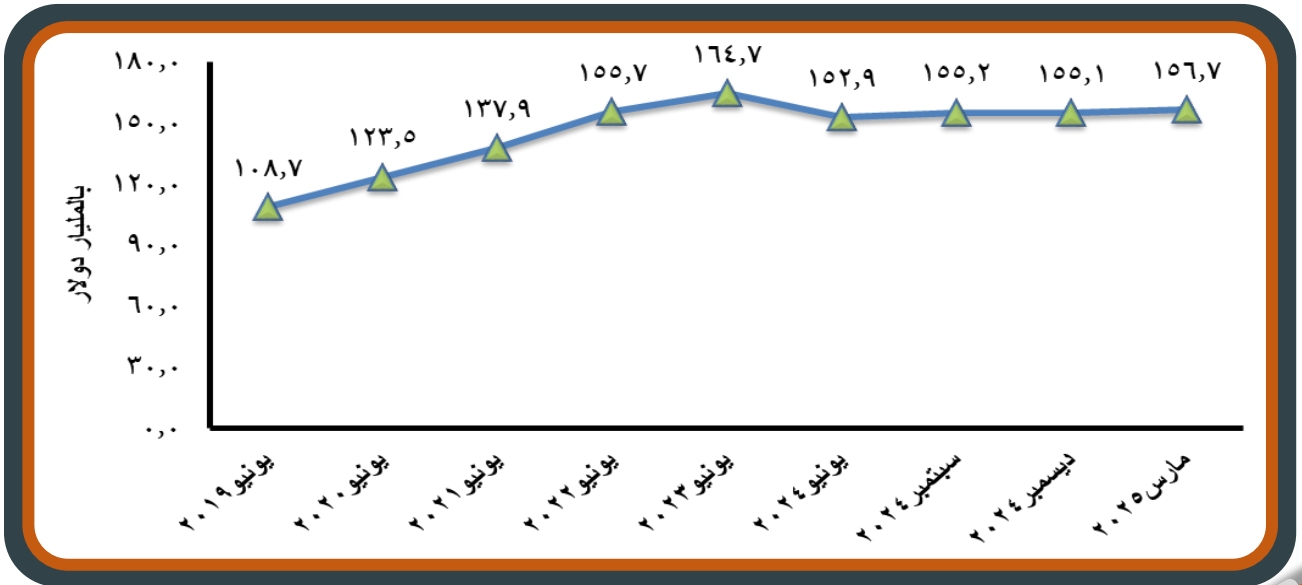

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

كشفت أحدث بيانات صدرت عن البنك المركزي المصري، ارتفاع السيولة المحلية لتبلغ ١٢,٢١٨ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥، مقابل ١١,٨٦٥ تريليون جنيه بنهاية يناير ٢٠٢٥، وسجل المعروض النقدي بنهاية فبراير ٢٠٢٥ نحو ٣,٠٥٥ تريليون جنيه مقابل ٢,٩٤٢ تريليون جنيه بنهاية يناير٢٠٢٥.

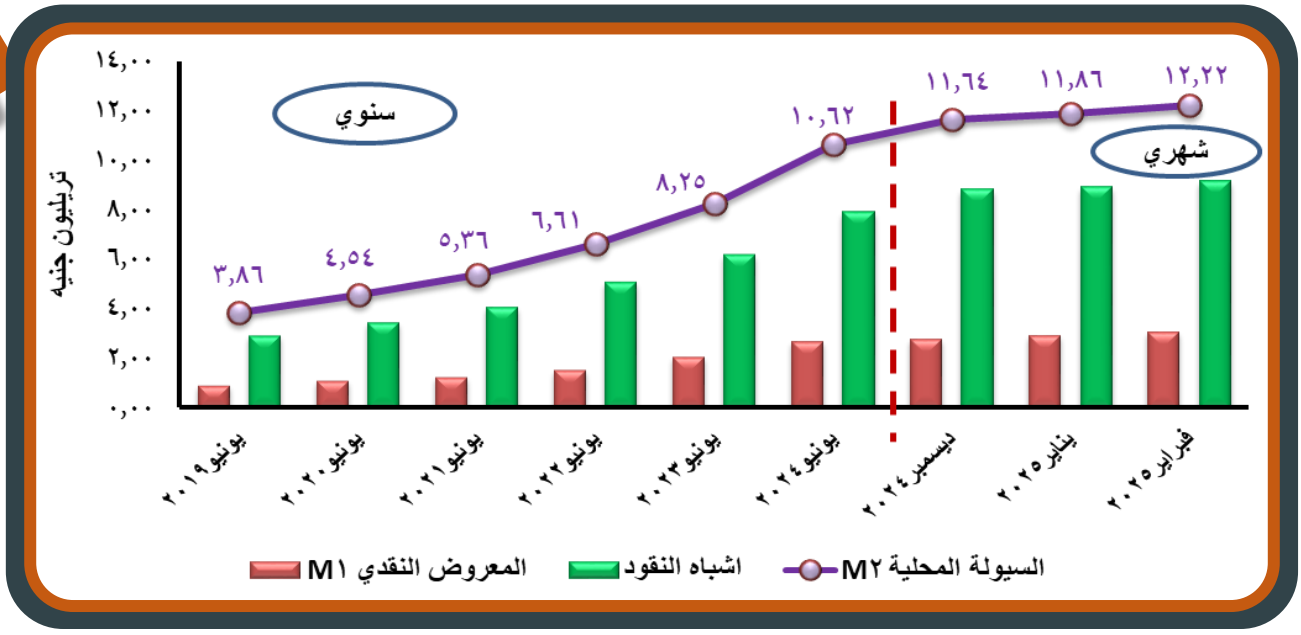

نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي في نشرته الإحصائية الشهرية، عن ارتفاع ودائع عملاء البنوك بالقطاع المصرفي لتسجل ١٤,١٥١ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥، مقابل ١٣,٨٢١ تريليون جنيه بنهاية يناير ٢٠٢٥، وأن الودائع انقسمت إلى ودائع حكومية بقيمة ٢,٩٧٧ تريليون جنيه وودائع غير حكومية بقيمة نحو ١١,١٧٤ تريليون جنيه.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

كشفت النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي عن ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى ٨,٨٤٩ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥ مقابل ٨,٦٠٤ تريليون جنيه بنهاية يناير ٢٠٢٥، وأن أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك لغير الحكومة بلغت ٤,١٨٧ تريليون جنيه وأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة بلغت نحو ٤,٦٦٢ تريليون جنيه بنهاية فبراير ٢٠٢٥.

صافي الاحتياطيات الدولية

صرح البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية للبلاد إلى ٤٩,٢٥ مليار دولار بنهاية أغسطس ٢٠٢٥، مقابل ٤٩,٠٣٦ مليار دولار في شهر يوليو السابق عليه، بزيادة قدرها ٢١٤ مليون دولار. وتعزي تلك الزيادة في صافي الاحتياطيات الدولية لزيادة موارد الدولة من العملة الأجنبية عبر تحسن إيرادات الصادرات والسياحة وتحويلات المصريين في الخارج بجانب ارتفاع أسعار الذهب، وهو أحد المكونات الرئيسية في احتياطي النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري.

تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ أغسطس ٢٠٢٥ خفض سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس إلى ٢٢,٠٠٪ و٢٣,٠٠٪ و٢٢,٥٠٪، على الترتيب. كما قررت خفض سعر الائتمان والخصم بواقع ٢٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ٢٢,٥٠٪. ويأتي هذا القرار انعكاسا لتقييم اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.

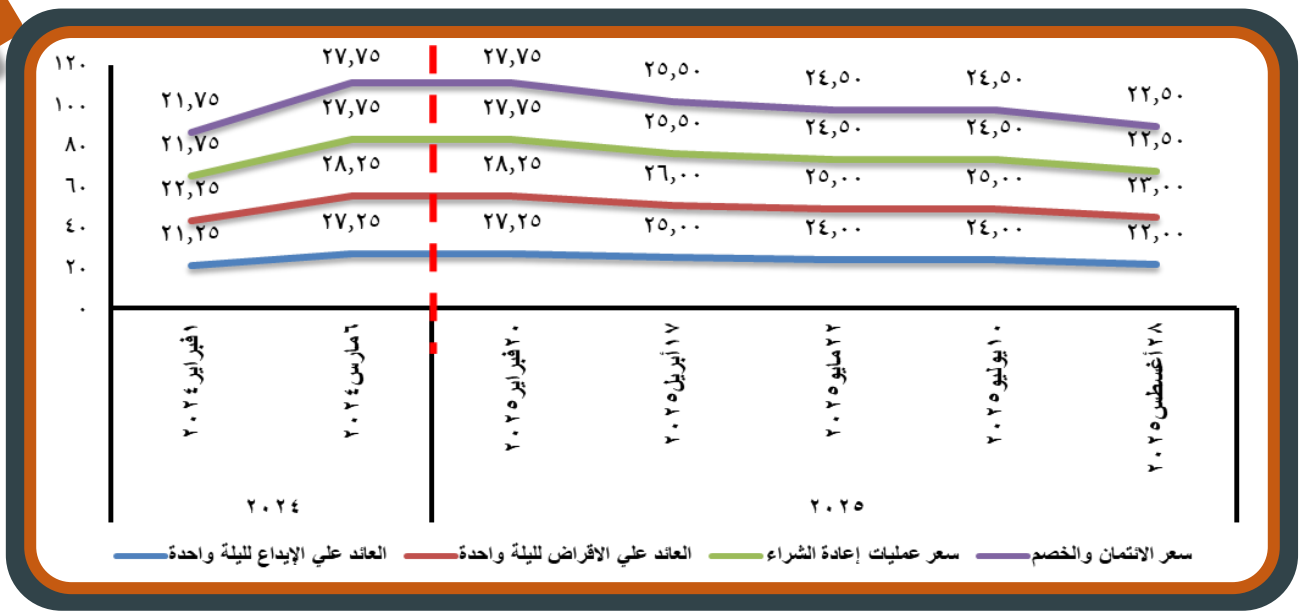

مؤشرات البورصة المصرية

أنهت البورصة المصرية تعاملاتها لشهر يوليو ٢٠٢٥ على أداء إيجابي واسع النطاق، مدعومة بمكاسب قوية للمؤشرات ورأس المال السوقي، وسط تفاؤل المستثمرين وتزايد السيولة داخل السوق. إذ ارتفع كل من المؤشر الرئيسي EGX٣٠ بنسبة ٤,٠٨٪، مغلقًا عند ٣٤١٩٨ نقطة. ومؤشر EGX٧٠ متساوي الأوزان صعد بنسبة ٢,٥٩٪، مسجلًا ١٠٢٢٥,٠٧ نقطة. ونما مؤشر EGX١٠٠ متساوي الأوزان بنسبة ٢,٤٥٪، ليغلق عند ١٣٨٠٧,٥ نقطة. وصعد إجمالي رأس المال السوقي للبورصة من ٢,٣٤٥ تريليون جنيه إلى ٢,٣٩٩ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٢,٣٪.

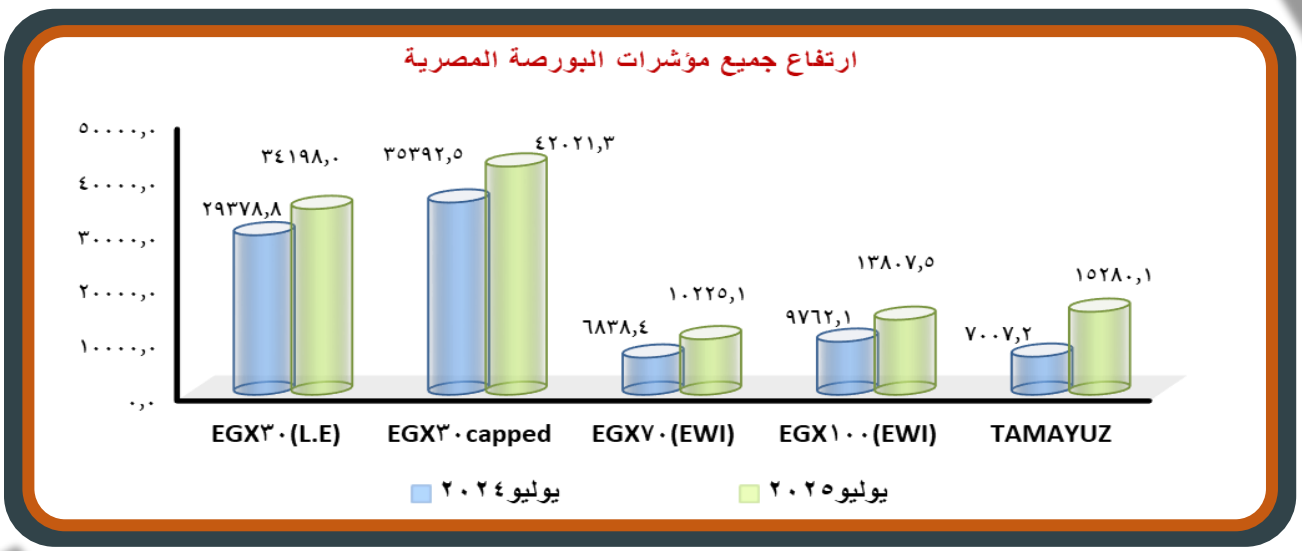

مؤشرات السكان والعمل

تعداد السكان

أعلنت الساعة السكانية التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد سكان مصر قد وصل حتى صباح يوم السبت ١٣ سبتمبر ٢٠٢٥ لنحو ١٠٨ ملايين و١٢٢ ألف نسمة، بزيادة بلغت ١٢٢ ألف نسمة خلال حوالي شهر، حيث كان عدد السكان قد وصل ١٠٨ ملايين نسمة يوم ١٦ أغسطس ٢٠٢٥، وكشفت الساعة السكانية عن أن عدد سكان القاهرة ١٠ ملايين و٤٤١ ألفًا و٩٠ نسمة، محتفظة بالمركز الأول بين محافظات مصر في قائمة الأكثر في عدد السكان، تليها محافظة الجيزة بعدد سكان ٩ ملايين و٧٥٩ ألفًا و٧٦٥ نسمة، ثم الشرقية في المركز الثالث بعدد سكان ٨ ملايين و١٢٢ ألفًا و٤٦٢ نسمة.

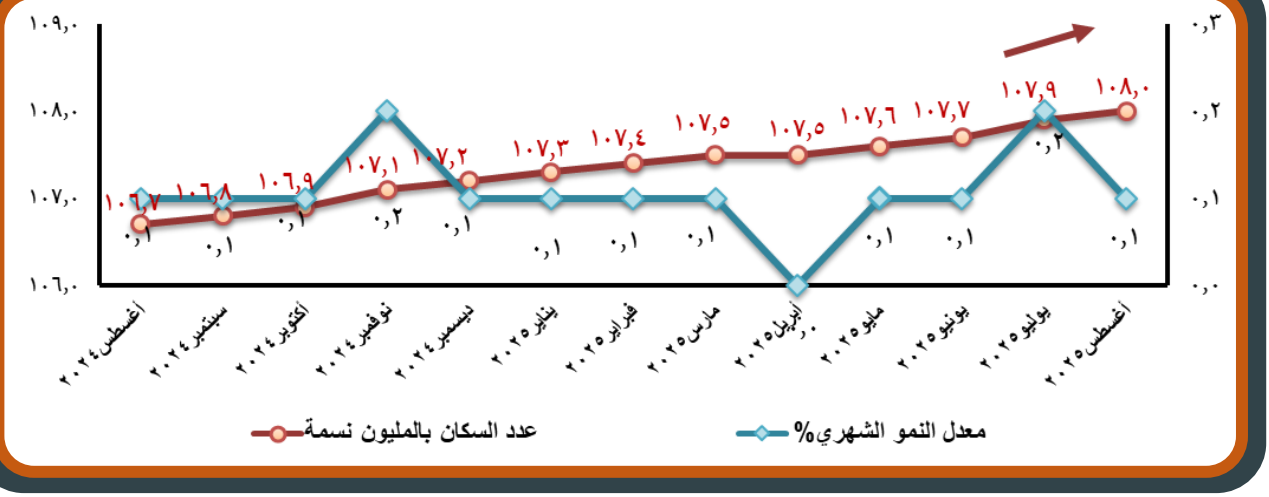

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن تراجع معدل البطالة في مصر إلى ٦,١ ٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ مقابل ٦,٣٪ في الربع السابق عليه، نتيجة لانخفاض عدد المتعطلين بنسبة ٢,٧٪ بالربع الثاني، ليسجل ٢,٠٥٤ مليون متعطل. تباطأ معدل البطالة بين الذكور إلى ٣,٥٪، وبين الإناث إلى ١٥,٨٪، مع انخفاض المعدل في الريف إلى ٣,٣٪، وفي الحضر لنحو ٩,٧٪ خلال الربع الثاني. فيما ارتفعت تقديرات حجم قوة العمل ٠,٥٪ إلى ٣٣,٦١٤ مليون فرد.

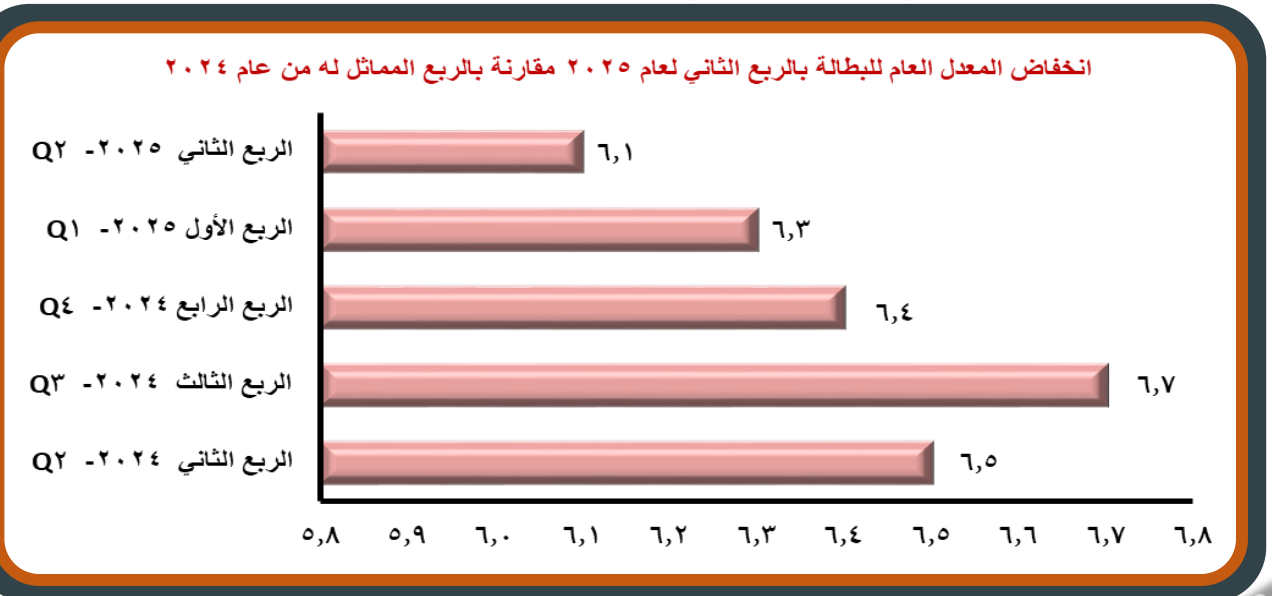

مؤشرات الاقتصاد المصري

- تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد.
- وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
- ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.